

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

البند 7 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/7-B/1

التاريخ: 18 أبريل/نيسان 2025

وظائف الرقابة

اللغة الأصلية: الإنكليزية

لاتخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2025/7-B/1).

إلى المجلس التنفيذي

يسرّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) التابعة للبرنامج، أن تقدّم تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها المقرّرة في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011، والتي جرى تحديثها في الدورة السنوية والدورة العادية الثانية لعام 2017، والمنقحة في الدورتين العاديتين الثانيةين في عامي 2018 و2021.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم موجز للأنشطة الرئيسية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2024 إلى 31 مارس/آذار 2025. ويتزامن التاريخ الأخير مع عملية وضع اللمسات الأخيرة على الكشوف المالية السنوية - التي تشكل محورا مهما من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من محاضر اجتماعاتها وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج، ومنذ مارس/آذار 2025، مع ممثلي الدول الأعضاء الآخرين.

وتستند الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى عروض الإدارة ووظائف الرقابة في البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي. واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Veerathai Santiprabhob

رئيس اللجنة

أبريل/نيسان 2025

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

¹ "التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.2/2021/9-A).

مقدمة

- 1- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الزيادة في عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى النزاعات وتغير المناخ. بلغ إجمالي إيرادات البرنامج في عام 2024 ما قيمته 10.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 14 في المائة مقارنة مع 9.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى المساهمات الواردة من بعض أكبر الجهات المانحة للبرنامج في نهاية العام.
 - 2- وعلى الرغم من الضغوط الهائلة التي تواجهها المنظمة، كان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ التقدم المحرز في مجالات مثل إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، والتحقيقات، وتعزيز المساءلة، والأخلاقيات. وتماشياً مع اختصاصاتها، قدّمت اللجنة المشورة والتوجيه بشأن مجموعة واسعة من المسائل، ولا سيما تشجيع البرنامج على مواصلة العمل من أجل التنسيق بين مختلف وظائفه الرقابية، وتنفيذ توصيات التقييم، والرقابة على الشركاء المتعاونين. ونظرت اللجنة أيضاً في بيان الضمان الصادر عن المديرية التنفيذية، مشيرة إلى أن جهود شعبة إدارة المخاطر في تبسيط العملية كانت موضع تقدير المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية.
 - 3- وعلى الرغم من وجود مجالات واضحة للتحسين، لم تحدد نقاط ضعف جوهرية في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة في البرنامج من شأنها أن تقوض بصورة خطيرة تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لمراجع الحسابات الخارجي واستناداً إلى العمل المنجز حتى تاريخ اجتماع اللجنة في مارس/آذار 2025، لم تكن هناك أخطاء جوهرية في مشروع الكشوف المالية السنوية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.
 - 4- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت اللجنة في جلسات معمقة بشأن مشروع الضمان العالمي، وعملية الميزنة في البرنامج، وإعادة تنظيم البرنامج وإدارة التغيير، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المشتركة العالمية.
 - 5- وعُقد الاجتماع الثامن والستون بعد المائة للجنة في المكتب القطري للأردن في عمان، مما أتاح لأعضاء اللجنة فرصة كانت محل تقدير بالغ منهم، لزيارة مجموعة من عمليات البرنامج والتفاعل مع ممثلي حكومة الأردن والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. واكتسبت فهماً أعمق للتحديات التشغيلية من خلال مناقشات مفصلة مع مدير المكتب القطري في الأردن ونائب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية.
- موجز الأنشطة والملاحظات**
- 6- اجتمعت اللجنة حضورياً أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في يوليو/تموز 2024، وسبتمبر/أيلول 2024، وديسمبر/كانون الأول 2024، ومارس/آذار 2025. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتشة العامة، وإدارة البرنامج، ومراجع الحسابات الخارجي، وأمين المجلس التنفيذي. والتقت المديرية التنفيذية، أو رئيسة الديوان مع اللجنة في جميع اجتماعاتها. وواصلت اللجنة الاستشارية أسلوب عقد الجلسات التنفيذية مع نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات، ورئيسة الديوان، والمفتشة العامة في كل اجتماع من اجتماعاتها؛ واجتمعت اللجنة أيضاً مع رئيس الشؤون المالية، ومساعد المديرية التنفيذية لإدارة مكان العمل والتسيير، ومدير المراجعة الداخلية، ومدير مكتب التفويض والتحقيق، ومديرة التقييم، والمستشار العام، ومديرة مكتب الأخلاقيات ومراجع الحسابات الخارجي.
 - 7- والتقت اللجنة في نهاية كل دورة رسمية عُقدت في المقر بهيئة مكتب المجلس التنفيذي التي قدّمت الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج. وبظل هذا التفاعل الوسيلة الأساسية التي تمكّن اللجنة من إبداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة، والتقييم، وإدارة المخاطر، والأخلاقيات وجهود الرقابة في البرنامج. وعُقد الاجتماع في مارس/آذار 2025، ولأول مرة، بحضور ممثلين من دول أعضاء أخرى، وفقاً لتوصية منبثقة عن استعراض الحوكمة.
 - 8- وترى اللجنة أنها أوفت بجميع مسؤولياتها الواردة في الاختصاصات للفترة المشمولة بالتقرير، وأنها أدت واجبها بفعالية وكفاءة.
 - 9- ويرد أدناه موجز الملاحظات والتوجيهات التي قدّمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الشؤون المالية

- 10- عُرض مشروع الكشف المالية السنوية لعام 2024 على اللجنة في اجتماعها في مارس/آذار 2025. وأعدت الكشوف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي حين لم تُعتمد أي معايير إضافية للكشوف المالية لعام 2024، لاحظت اللجنة أنه في 1 يناير/كانون الثاني 2025 بدأ نفاذ المعيار المحاسبي الدولي 43 بشأن عقود الإيجار، والمعيار المحاسبي الدولي 44 بشأن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، والمعيار المحاسبي الدولي 45 بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمعيار المحاسبي الدولي 46 بشأن القياس. وسيطبق البرنامج المعيار المحاسبي الدولي 43 في كشوفه المالية لعام 2025، ويقيم مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية 44 و45 و46 لتقاريره المالية. ويعتزم البرنامج اعتماد معيارين إضافيين - المعيار المحاسبي الدولي 47 بشأن الإيرادات المرتبطة وغير المرتبطة بالتزامات أداء، والمعيار 48 بشأن مصروفات التحويل - عند دخولها حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2026.
- 11- وفي عام 2024، زادت إيرادات المساهمات بنسبة 18 في المائة لتصل إلى 9.8 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادات في المساهمات المقّمة من عدة جهات مانحة رئيسية خلال الفصل الأخير من العام. وبالاقتران مع انخفاض في المصروفات بنسبة 17 في المائة وانخفاض في الإيرادات الأخرى بنسبة 37 في المائة، بلغت الزيادة في الإيرادات الإجمالية 14 في المائة، مما أسفر عن فائض قدره 1.3 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول. بالنسبة لعام 2025، أبلغت اللجنة أنه من المتوقع أن تنخفض إيرادات المساهمات بشكل حاد لتصل إلى 6.4 مليار دولار أمريكي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى إعادة تنظيم البرنامج وتحسين الكفاءة.

التمويل المبتكر

- 12- أشادت اللجنة بالبرنامج لوضعه استراتيجية تمويل مبتكر، وأكدت أن آليات التمويل المبتكر ستكون ضرورية في ظل بيئة التمويل الحالية، وينبغي مناقشتها على نطاق أوسع في منظومة الأمم المتحدة. وأوصت اللجنة البرنامج بضرورة تحديد أولويات الآليات التي ينظر في اعتمادها، وتقييم حجم السوق لكل آلية، وربط هذه الآليات بأدوات البرنامج القائمة. وحذرت اللجنة من أن ترتيبات التمويل المبتكر قد تنطوي على مسؤوليات ومخاطر إضافية للبرنامج.

مكتب المفتشة العامة والرقابة

- 13- تلقت اللجنة تحديثات من مكتب المفتشة العامة والرقابة بشأن خطط العمل الخاصة به وميزانيته وملاك موظفيه، والنتائج التي توصل إليها، وبشأن تنفيذ التوصيات المعلقة، وحجم القضايا، والاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في البرنامج.
- 14- وليتمكن البرنامج من الاستفادة بشكل أفضل من رؤى مكتب المفتشة العامة وإدماج توصياته في إعادة تصميم المنظمة، شجعت اللجنة مكتب المفتشة العامة على السعي إلى المشاركة في أفرقة العمل واللجان المؤسسية التي يمكن أن يسهم فيها في صنع القرار بشأن مسائل الرقابة والمساءلة

المراجعة الداخلية

- 15- أكمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات برنامج عمله المعتمد لعام 2024 إلى حد كبير. ولاحظت اللجنة أن عدد إجراءات المراجعة الداخلية المتأخرة التي طال أمدها وكانت لا تزال مفتوحة حتى نهاية العام قد انخفض لأول مرة، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة اهتمام الإدارة بتنفيذها وإنشاء فرقة عمل مخصصة لدعم هذه الجهود. وستواصل اللجنة رصد هذا العمل، وأوصت بأن تُحدف الإجراءات التي لم تعد ذات صلة من نظم التتبع والإبلاغ، وبأن تراعي وظائف الرقابة عند صياغة التوصيات قدرة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية على تنفيذها.
- 16- وأشادت اللجنة بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لما يبذله من جهود لضمان معالجة المسائل المتكررة التي حددت في عمليات المراجعة للمكاتب القطرية، وحثت الإدارة على تعزيز المساءلة عن ذلك. وإدراكا منها بأن تكرار المسائل المتعلقة بإدارة الشركاء المتعاونين يرجع في جانب منه إلى البيانات الصعبة التي يعمل فيها الكثير من المكاتب القطرية، وإلى عدم كفاية الوقت ونقص الموارد، أوصت اللجنة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأن يُميز في تقاريره بين المسائل التي تحدث في البيانات الهشة وتلك التي تحدث في سياقات تشغيلية أكثر اتساما بالطابع المعياري. وأيدت اللجنة أيضا اقتراح مكتب المراجعة

الداخلية للحسابات بشأن استخدام الاتفاقات مع المديرين القطريين، وإدراج إدارة الشركاء المتعاونين في تقييمات أداء المديرين القطريين.

17- ومن بين الملاحظات الأخرى التي وجهتها اللجنة إلى مكتب المراجعة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شددت اللجنة على أهمية توعية الدول الأعضاء والجهات المانحة بالاستثمارات اللازمة لمعالجة الكثير من المسائل المحددة في عمليات المراجعة الداخلية، وتشجيع الحكومات والجهات المانحة والشركاء الآخرين على تقبل المخاطر التي لا مفر منها وتقاسمها مع البرنامج في البيئات التي يعمل فيها. ولاحظت اللجنة أن مكتب المراجعة الداخلية لم يصدر أي تصنيف "غير مرض" في عمليات المراجعة التي أجراها في عام 2024 واقترحت اعتبار تصنيف "بحاجة إلى تحسين كبير" تصنيفا غير مرض.

التحقيق

18- رحبت اللجنة بالنهج الاستراتيجي الذي يتبعه مكتب التفتيش والتحقيق في مجال التحقيق، وتركيزه على التحقيق في القضايا التي تشكل أكبر خطر على البرنامج، مشيرة إلى أن مكتب التفتيش والتحقيق لديه نظام فعال لمعالجة القضايا الواردة وإحالة القضايا التي يمكن أن تعالجها مكاتب وظيفية أخرى في البرنامج بشكل أفضل، مما يسرع من وتيرة معالجة القضايا الواردة ويمكن مكتب التفتيش والتحقيق من التعامل مع عدد كبير من الادعاءات الواردة.

19- واستمر الاتجاه المتزايد في عدد قضايا التحقيق التي تناولها مكتب التفتيش والتحقيق وتراجع - للمرة الأولى - عدد القضايا التي تركت مفتوحة بين فصلين متتاليين من السنة على الرغم من الزيادة المستمرة في عدد الادعاءات المبلغ عنها. وفي تأكيدها أهمية زيادة الشفافية والحل السريع للمنازعات في المساعدة على تقليل الإجهاد الواقع على الأشخاص المعنيين، وبناء الثقة في البرنامج، وردع سوء السلوك وتعزيز ثقافة مكان العمل في البرنامج، حثت اللجنة مدير مكتب التفتيش والتحقيق على الاجتماع بانتظام مع نائب المديرية التنفيذية ورئيسة الديوان لإطلاعهما على آخر المستجدات في عمل المكتب وإبلاغهما بأي اتجاهات ناشئة في التحقيقات. وشجعت اللجنة أيضا مكتب التفتيش والتحقيق على مشاركة على نطاق أوسع، بما في ذلك مع مكتب الأخلاقيات وفرع العلاقات مع الموظفين، بحسب الاقتضاء.

20- واستعرضت اللجنة النتائج الأولية التي أسفر عنها التقييم الخارجي لجودة عمل مكتب التفتيش والتحقيق، والذي نُقذ في الفصل الأخير من عام 2024. وقد خلص التقييم إلى عدم وجود مسائل تثير القلق في ما يتعلق بالإطار القانوني لمكتب التفتيش والتحقيق والأدوات التي تدعم استقلاليتها. وقد كشف التقييم عن إنجازات رئيسية وإيجابية، وقدم توصيات لترتيب أولويات عمليات مكتب التفتيش والتحقيق وتبسيطها بهدف تحقيق مزيد من الكفاءة وضمان قدرة مكتب التفتيش والتحقيق على مواكبة عبء العمل المتزايد. وسوف يستعرض المكتب هذه التوصيات ويجد السبل المناسبة لإدماجها في أعماله وخططه لعام 2025.

21- واقترحت اللجنة إجراء تحليل للأسباب الجذرية الكامنة وراء الزيادة في القضايا مشيرة في الوقت نفسه إلى أن ذلك يشكل دلالة إيجابية على أن المنظمة تشجع على الانفتاح. وينبغي على الإدارة أن تعالج المسائل المحددة في التحليل.

المراجعة الخارجية للحسابات

22- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات مع ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، الذي عُين بوصفه المراجع الخارجي لحسابات البرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. ونظرت اللجنة في خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي، وقدمت تعقيبات بشأن مواضيع مراجعات الأداء وتوقيتها.

23- وكان مراجع الحسابات الخارجي في طور إتمام مراجعة الكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، ومن المتوقع أن يُصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات استنادا إلى العمل المنجز حتى اجتماع اللجنة في مارس/آذار. كما أُبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بعدم العثور على أي مسائل جوهرية من شأنها التأثير على الكشوف المالية في عمليات مراجعة الأداء. وستستعرض اللجنة نتائج عمليات مراجعة الأداء وتوصيات المراجعة في اجتماعها في يوليو/تموز 2025.

24- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اللجنة إحراز تقدّم جيد في تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية الجديدة وإغلاق التوصيات المعقّدة، ورحبت بتعيين رئيس الشؤون المالية ورئيس شؤون المخاطر كجهتي اتصال للتنسيق مع المراجع الخارجي

بشأن أي مسائل مالية أو إدارية يحددها. وطلبت اللجنة من الإدارة أن تميز في التقارير المقبلة بين التوصيات التي يمضي تنفيذها في المسار الصحيح والتوصيات التي أُرجنت مواعيدها النهائية أو التي يمضي تنفيذها بوتيرة بطيئة.

التقييم

- 25- درست اللجنة خطة عمل وظيفية التقييم، واستراتيجية التقييم المؤسسي، وسياسة التقييم، والنتائج، والرسائل الرئيسية التي يتعين إدراجها في تقرير التقييم السنوي، وآثار إعادة التنظيم والإطار الجديد لمساءلة الإدارة في البرنامج على وظيفة التقييم.
- 26- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت اللجنة على آثار خفض ميزانية البرنامج وإعادة تنظيمه على وظيفة التقييم. ووافقت اللجنة على الإجراءات التي اتخذها مكتب التقييم استجابة لبيئة التمويل المقيدة، بما في ذلك قرار خفض نسبة الخطط الاستراتيجية القطرية التي تخضع للتقييم في السنة قبل الأخيرة من تنفيذها من 100 إلى 70 في المائة. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن التخفيضات في الميزانية قد أدت إلى نقص في القدرة والموارد اللازمة للتقييم في بعض المكاتب الإقليمية، وتتوقع أن تساعد مركزية الميزانيات في إطار عملية إعادة التنظيم في معالجة هذه المسألة. وبعد استعراض النظام الذي يستخدمه مكتب التقييم لتتبع تكاليف كل تقييم، أكدت اللجنة من جديد اقتناعها بأن مكتب التقييم، بوصفه مكتبا مستقلا، هو الذي يقرر مستوى التمويل المطلوب للوفاء بتوقعات المجلس في ما يخص وظيفة التقييم الشاملة، مع الإقرار بالتغير في حالة موارد البرنامج.
- 27- وفي ضوء الشواغل التي أثارها اللجنة في ما يتعلق بدور المديرين الإقليميين في الهيكل الجديد ذي المستويين للبرنامج، أبدى أعضاء اللجنة اهتمامهم بمعرفة تصور مكتب التقييم لهذا الدور في ما يتعلق بالتقييم. ورأت اللجنة أن الدور الذي وصفه مكتب التقييم يمكن أن يكون بمثابة نموذج لوظائف أخرى، وأوصت بإدراجها في الاختصاصات المنقحة للمديرين الإقليميين. واطلعت اللجنة أيضا على السبل التي ستدعم بها المكاتب الإقليمية المكاتب القطرية عند اضطلاعها بمسؤولية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم. وأوصت اللجنة مديرة التقييم بأن تبقى على اتصال منتظم مع مساعد المديرة التنفيذية، إدارة مكان العمل والتسيير لتسليط الضوء على المسائل التي ينبغي معالجتها في سياق عملية التغيير، وأوصت بدعوتها لحضور اجتماعات الفريق العامل المعني بإدارة التغيير.
- 28- وأعربت اللجنة عن سرورها لما لمستته من أن جهود مكتب التقييم في الترويج لقيمة عمله في إثراء المناقشات الاستراتيجية وزيادة كفاءة عمليات البرنامج وفعاليتها أدت إلى زيادة تنفيذ نتائج التقييم وتعزيز ثقافة التقييم داخل المنظمة. وحثت اللجنة الإدارة على وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس هذه الحصائل كجزء من تقييم فعالية مكتب التقييم، وناقشت بعض الاقتراحات، مع إدراكها ما ينطوي عليه ذلك من تحديات. واستعرضت اللجنة تقرير تقييمي، أحدهما مركزي والآخر لامركزي، قَدَمَا أمثلة على الأدلة المستخلصة من عمليات التقييم.
- 29- وبعد استعراض النتائج الرئيسية المنبثقة من تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، أكدت اللجنة أهمية استخدام هذه النتائج لإثراء عملية وضع الخطة الجديدة والجيل القادم من الخطط الاستراتيجية القطرية، ولا سيما النتائج المتعلقة بالحاجة إلى توضيح المزايا النسبية للبرنامج في مجال بناء القدرة على الصمود، وضمان توفر قدرات ومهارات كافية لدى الموظفين للاستجابة للاحتياجات المتطورة، وتحسين دقة الافتراضات التي تستند إليها صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية. وأعربت اللجنة عن سرورها لمعرفة أن مكتب التقييم بات يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية استعراض البرامج التي تدعم صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 30- وأشارت اللجنة إلى أن عدد توصيات التقييم المنفذة قد ازداد، بينما ظلت نسبة التوصيات التي تأخر تنفيذها مستقرة، واستكشفت أسباب استمرار ارتفاع عدد التوصيات المتأخرة. وشملت الأسباب وضع الإدارة لجدول زمنية مفرطة في الطموح، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات متعددة للسماح بتنفيذ توصية ما، وإعادة إسناد تنفيذ توصيات إلى جهات جديدة في إطار إعادة التنظيم، وإلغاء توصيات بسبب تغير الظروف. ومن المتوقع أن يؤدي إدراج تنفيذ توصيات التقييم في الوقت المناسب في تقييمات أداء المديرين القطريين إلى تقليص عدد التوصيات المتأخرة.
- 31- وعلمت اللجنة أن وظيفة التقييم في البرنامج قد حصلت على تصنيف "مرضٍ للغاية" من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ وأنه من المتوقع أن تُجري وحدة التفتيش المشتركة استعراضا لوظيفة التقييم اللامركزي في عام 2025؛ وأن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيجريان في عام 2026 استعراض أقران لوظيفة التقييم.

تنسيق وظائف الرقابة

- 32- وفي إطار متابعة توصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في أحدث تقرير لها بشأن لجنتي مراجعة الحسابات والرقابة، شددت اللجنة على قيمة التنسيق بين وظائف الرقابة في المساعدة على التقليل إلى أدنى حد من عبء أعمال الرقابة الواقع على عاتق المكاتب القطرية وتحقيق التآزر بين أدوار ومسؤوليات مختلف وظائف الرقابة. وبناء على ذلك، واصلت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عقد مناقشات معمقة مع جميع الوظائف ذات الصلة، بهدف فهم آليات التنسيق القائمة وتبسيط الضوء على إمكانية تعزيز فعالية التنسيق.
- 33- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اللجنة استمرار التقدّم المحرز في التنسيق بين وظائف الرقابة في البرنامج، من خلال عقد اجتماعات تخطيط منتظمة بين مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التقييم، بمشاركة مراجع الحسابات الخارجي، وإعداد رد مشترك على التوصيات المنبثقة عن استعراض الحوكمة، وتقديم تعقيبات بشأن الإطار الجديد لمساءلة الإدارة، ومواءمة دورات الإبلاغ الخاصة بهما.
- 34- عملاً بمشورة اللجنة، عمل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التقييم على إجراء تقييم مشترك للشركاء المتعاونين، استند إلى تجميع لأدلة التقييم بشأن الشركاء المتعاونين صادر عن مكتب التقييم - قدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2024 - والأدلة المستمدة من عمليات المراجعة التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية في عام 2024 أو في فترات سابقة. ورحبت اللجنة بالتقرير المشترك، وأحاطت علماً بأنه لقي استحسان الإدارة. وشجعت اللجنة المكتبين على تحديد مواضيع إضافية للتقييمات المشتركة، مع الإقرار بالتحديات المرتبطة بذلك نظراً لحاجة المكتبين إلى الوفاء بولاية كل منهما، ونقص الموارد اللازمة للأعمال الإضافية.

المساءلة

- 35- أشادت اللجنة بشعبية إدارة المخاطر لما أحرزته من تقدّم مستمر في تعزيز وظيفة إدارة المخاطر في البرنامج، ولسرعة استجابتها للمشورة التي قدّمتها اللجنة، بما في ذلك ما يتعلّق منها بتعزيز إبلاغ الجهات المانحة بالمخاطر، وتحسين الاتصال والتواصل بشأن إدارة المخاطر والمسائل المتصلة بالمخاطر بصورة أعم، وتوليها مسؤولية متابعة توصيات التقييم. وأشارت اللجنة إلى أن إدارة المخاطر ستكتسب أهمية متزايدة في سياق نقص التمويل وإعادة تنظيم البرنامج.
- 36- وأعربت اللجنة أيضاً عن سرورها لما لاحظته من تقدّم ملموس في معالجة المسائل التي كانت قد أشارت إليها في اجتماعات سابقة. وفي ما يتعلق بوضع إطار موحد للمساءلة والرقابة، على النحو الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة، رحبت اللجنة أيضاً باعتماد إطار مساءلة الإدارة، مشددة على أهمية الاتصال والتواصل بشكل جيد لضمان نجاح تعميم الإطار وتنفيذه، ورحبت كذلك بقرار عرض الإطار على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2025.
- 37- وفي حين أشارت اللجنة إلى انخفاض عدد توصيات الرقابة المعلقة في نهاية عام 2024، فقد لاحظت أيضاً استمرار وجود بعض المسائل المرتبطة بإدارة الشركاء المتعاونين والرقابة عليهم، ولا سيما الشركاء الحكوميين. وأوصت اللجنة بالاستعانة بمصادر خارجية في عمليات الفحص العشوائي للشركاء المتعاونين إلى خبراء محليين وبأن تضع الإدارة إطاراً قوياً لعمل البرنامج مع الشركاء الحكوميين المتعاونين. وحثت اللجنة البرنامج على مواصلة جهوده لتعزيز ثقافة المساءلة.
- 38- وفي ما يتعلق بموضوع إعادة تنظيم البرنامج، حثت اللجنة على توخي الوضوح في ما يتعلق بدور المكاتب الإقليمية والمديرين الإقليميين في الهيكل الجديد، واقترحت أن تنظر شعبة إدارة المخاطر في التوزيع الأمثل لموظفي شؤون المخاطر على مستوى العالم. وبالنظر إلى ازدياد قيود بيئة التمويل، ستواصل اللجنة متابعة آثار تخفيضات الميزانية على شبكة موظفي شؤون المخاطر وعلى قدرة شعبة إدارة المخاطر على الوفاء تماماً بولايتها.
- 39- وأوصت اللجنة باعتماد مؤشر ملامح المخاطر القطرية الذي تم تطويره حديثاً على نطاق واسع على مستوى المنظمة. وشددت على ضرورة أن تكون المنهجية المستخدمة في وضع المؤشر قوية بشكل شامل، وتطلعية لضمان اعتماده على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك حثت اللجنة إدارة المخاطر القطرية على توفير مزيد من التوجيهات بشأن إدارة المخاطر للمكاتب القطرية.

40- وشملت التوصيات الأخرى التي قدّمتها اللجنة التحقق من البيانات المستقاة من التقييمات الذاتية المقدّمة من المديرين من أجل بيان الضمان الذي تقدّمه المديرية التنفيذية بالمقارنة مع النتائج التي تتوصل إليها وظائف الرقابة المستقلة؛ واستعراض ملامح المخاطر ومؤشراتنا على نحو أكثر تواترا نظرا لحالة عدم اليقين السائدة على المستوى العالمي وبيئة التمويل.

البرمجة

41- قدّمت اللجنة، خلال مناقشاتها مع إدارة البرنامج وفي الجلسات المعمّقة مع كلّ من شعبة التكنولوجيا وإدارة الشراكات والابتكار، عددا من الاقتراحات المتعلقة بالبرمجة.

تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

42- نظرت اللجنة في التطورات والتحديات التي تواجهها ترتيبات الأمن السيبراني في البرنامج والمسائل الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك وضع هيكلية مؤسسية جديدة، والمخاطر الكبيرة المرتبطة بالأمن السيبراني في البرنامج، وتشتّت نظم تكنولوجيا المعلومات بين مكاتب البرنامج المختلفة، ووضع استراتيجيات وأدوات للذكاء الاصطناعي، وتقدير تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات المشتركة ووضع ميزانيتها. وشجعت اللجنة الإدارة على مواصلة معالجة هذه المسائل، ولا سيما من خلال توحيد حلول تكنولوجيا المعلومات وإدماجها في المنصات المؤسسية، والتي يجري وضع خطة استثمار محددة التكاليف لها. وسيساعد الإطار الجديد لمساءلة الإدارة، الذي منح شعبة التكنولوجيا المسؤولية والصلاحيات في ما يتعلّق بشراء نظم تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في البرنامج، في هذه الجهود.

43- وشملت التوصيات الأخرى تخصيص تمويل كافٍ للأمن السيبراني؛ وتعيين مدير إدارة مكان العمل والتسيير كمحرك للأعمال لخطة الأمن السيبراني ومشروعات تكنولوجيا المعلومات الأخرى، على أن تتولى شعبة التكنولوجيا تقديم الدعم التقني؛ وتسريع وتيرة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مراجعة تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

مشروع تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه

44- تلقت اللجنة تحديثات بشأن متابعة مبادرة تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه (مشروع COSMOS) التي شملت دمج وظيفة التحويلات القائمة على النقد في وظيفة سلسلة الإمداد؛ وإدماج مشروع COSMOS في مشروع BOOST؛ وتعزيز عناصر معينة في مشروع COSMOS.

45- وناقشت اللجنة خلال اجتماعها مع فريق المكتب القطري في الأردن شواغل الفريق بشأن قدرة المقرّ على معالجة المسائل المتعلقة بعمليات سلسلة الإمداد والاتفاقات العالمية؛ والتكاليف المرتفعة وقدرة فريق المقرّ على تقديم خدمات التحويلات القائمة على النقد؛ ومخاطر عدم مراعاة الاحتياجات الخاصة بالعمليات القطرية في الحلول التكنولوجية التي يضعها المقرّ. واستنادا إلى هذه المناقشات، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء النموذج الحالي لتقديم الخدمات، وأوصت بأن يعبر سعر الخدمات عن قيمتها بالنسبة للعميل.

استخدام الخدمات المشتركة العالمية

46- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة توصيتها بأن يستكشف البرنامج بنشاط استخدام خدمات مشتركة على مستوى المنظمة كوسيلة لاحتواء التكاليف وتحسين تقديم الخدمات على نطاق المنظمة. وعملا بمشورة اللجنة، كانت الإدارة بصدد وضع استراتيجية مؤسسية ونموذج تمويل للخدمات المشتركة، وبدأت في رسم خريطة للخدمات التي يستخدمها البرنامج وتحديد الخدمات التي يمكن تقديمها من مركز واحد، أو من خلال الشركاء في الأمم المتحدة أو القطاع الخاص. وستستعرض اللجنة تقرير عن النتائج التي توصلت إليها الإدارة في اجتماعها في يوليو/تموز 2025.

47- وشملت ملاحظات اللجنة ضرورة ضمان التنسيق بين المستويين المركزي واللامركزي من خلال بناء الثقة بين المكاتب القطرية والمقرّ، إذ من المتوقع أن تختار المكاتب القطرية الحلول الأنسب لأغراضها من بين مجموعة الخدمات المشتركة التي يحددها المقرّ؛ وفوائد الخدمات المشتركة من حيث الامتثال للمعايير الداخلية وكذلك زيادة الكفاءة.

الأخلاقيات

- 48- قُدمت إلى اللجنة إحاطة بشأن عمل مكتب الأخلاقيات الذي شمل تكييف استراتيجية المكتب بما يعبر عن نقل وظيفة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى مكتب رئيسة الديوان. ولاحظت اللجنة أن المكتب سيواصل التعاون الوثيق مع وحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين حيث إن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تشكل جزءاً من مدونة قواعد السلوك والثقافة الأخلاقية في البرنامج.
- 49- وأخذت اللجنة علماً بأنشطة المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في مجالات التواصل والتوعية والتدريب؛ ووضع أداة لتقييم الشركاء وتعزيز القدرات بالتعاون مع وكالات أخرى تمهيداً لإدراجها في بوابة شركاء الأمم المتحدة؛ وتبادل الخبرات والتعلم مع الكيانات الأخرى؛ وبرنامج الإفصاح المالي وتحديث ميثاق المكتب والسياسة المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات.
- 50- وفي اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار، استعرضت اللجنة العناصر الرئيسية التي سُدِّرج في تقرير المكتب، وشجعت على استمرار التعاون بين مكتب الأخلاقيات ومكتب التفتيش والتحقيق.

مسائل الموارد البشرية

التخطيط للقوى العاملة وتعاقب الموظفين

- 51- قُدمت إلى اللجنة في اجتماعها المعقود في ديسمبر/كانون الأول إحاطة بشأن تخطيط تعاقب الموظفين في البرنامج جرى التركيز فيها على عمل شعبة الموارد البشرية في وضع منهجية تهدف إلى تقصير عملية إعادة انتداب الموظفين وجعلها أكثر إفادة للأفراد والمنظمة. وأيدت اللجنة النهج المتبع، لكنها نَهت إلى صعوبة ضمان امتلاك الموظفين المهارات اللازمة لشغل المناصب التي يُعاد تعيينهم فيها.
- 52- وفي الاجتماع نفسه، أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج في مجال تخطيط القوى العاملة، مشيرة إلى الحاجة إلى موارد إضافية لإدارة الموارد البشرية لتلبية الطلب على خدمة تخطيط القوى العاملة في البرنامج، ومؤكدة أن ضمان وجود الأشخاص المناسبين، الذين يمتلكون المهارات المناسبة، في المكاتب القطرية، ومعرفتهم بكيفية التواصل مع الجهات المانحة للمساعدة في ضمان التمويل على المستوى القطري.

إعادة تنظيم البرنامج ومشروع الضمان العالمي

إعادة تنظيم البرنامج وإدارة التغيير

- 53- تلقت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديثات بشأن إعادة تنظيم الهيكل الداخلي للبرنامج وجهود إدارة آثار التغييرات على البرنامج وموظفيه.
- 54- وأيدت اللجنة التركيز على البلدان والنهج المنطقي في عملية إعادة التنظيم واستراتيجية إدارة التغيير، وعلى قرار التحول من هيكل تنظيمي ثلاثي الطبقات إلى هيكل تنظيمي من طبقتين يضم مقرًا عالميًا واحدًا - يشمل المقر المركزي والمكاتب الإقليمية - يدعم المكاتب القطرية. ونوّهت اللجنة بالإطار الجديد لمساءلة الإدارة، والجدول الزمني المحدث والأكثر واقعية لعملية إعادة التنظيم لإتاحة الوقت الكافي لتصميم التغييرات اللازمة وتنفيذها.
- 55- وأوصت اللجنة الإدارة بتوضيح دور المديرين الإقليميين، ولا سيما في ما يتعلق بفقدانهم الرقابة والسلطة على المكاتب القطرية مع استمرار مسؤوليتهم عن ضمان حصول هذه المكاتب على الدعم اللازم من المقر. وشملت التوصيات الأخرى ضمان تمتع المديرين القطريين بالمهارات والقدرات المناسبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الجديدة، وضمان قدرة مكتب نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات على التعامل مع الحجم الكبير للتقارير الواردة من المكاتب القطرية؛ وإدراج اتفاقات المساءلة في اختصاصات الإدارة العليا، وتحديد مسؤوليات كل منها؛ والاستعداد للتكيف مع المتغيرات، بما في ذلك إجراء مزيد من التخفيضات في القوى العاملة، في ضوء توقعات التمويل الحالية.
- 56- وشملت الملاحظات الأخرى التي أبدتها اللجنة التوصية بأن تدير قيادة البرنامج التوقعات؛ وأن تتعامل مع الموظفين بطريقة تراعي ظروفهم عند السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في القوى العاملة؛ وضمان إجراء اتصالات داخلية واضحة

ومنتظمة، وإبلاغ الموظفين، حيثما أمكن، بانتهاء أي مرحلة من مراحل التخفيض؛ ودعوة المفتشة العامة ومديرة التقييم إلى حضور اجتماعات القيادة بشأن مشروع الضمان العالمي وإعادة التنظيم؛ والاستماع إلى شواغل وآراء المكاتب القطرية والأشخاص الآخرين ذوي الخبرة الذين يفهمون طبيعة عمل البرنامج.

مشروع الضمان العالمي

- 57- أشادت اللجنة بالتقدم المُحرز في تعزيز الضمان، وأكدت على أهمية النظر في خيارات أخرى - بما في ذلك عدم تنفيذ مشروعات معينة - عندما تكون تكاليف توفير الضمان مرتفعة أكثر من اللازم. ورحبت بممارسة إبلاغ الجهات المانحة بالمخاطر المرتبطة بعمليات البرنامج وبأي تغييرات تطرأ على تلك المخاطر، ووافقت على أن يصبح نائب المديرة التنفيذية للعمليات البرمجية مسؤولاً عن قيادة تنفيذ المشروع على المستوى القطري بعد مغادرة الخبير الاستشاري بشأن مشروع الضمان العالمي.
- 58- وأوصت اللجنة أثناء مناقشاتها بأن تقوم الإدارة باستعراض الجدول الزمني لتنفيذ المشروع وتعديله بحسب ما تقتضيه الضرورة؛ وتعزيز الاتصال والتواصل بشأن المشروع، ولا سيما في ما يتعلق بكيفية قياس البرنامج للتقدم المُحرز في التنفيذ؛ وإدراج تنفيذ المشروع في عمليات استعراض أداء المديرين. وأكدت أيضاً أهمية ضمان الاتساق بين عملية إعادة التنظيم ومشروع الضمان العالمي.
- 59- وأوصت اللجنة بتأجيل أي مراجعة أخرى أو أي تقييم إضافي لمشروع الضمان العالمي أو عملية إعادة التنظيم إلى حين إحراز مزيد من التقدم في التنفيذ. وكان مكتب المراجعة الداخلية قد أجرى بالفعل تقييماً مؤقتاً لمشروع الضمان العالمي وأطلع اللجنة على نتائجه. كما نصحت اللجنة الإدارة بمقارنة نتائج التقييم الذاتي لتنفيذ مشروع الضمان العالمي للمكاتب القطرية العالية المخاطر مع نتائج وظائف الرقابة المستقلة.

زيارة اللجنة للمكتب القطري للأردن

- 60- عقدت اللجنة اجتماعها الثامن والستين بعد المائة في المكتب القطري للأردن في الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر/أيلول 2024. والتقت اللجنة بموظفي البرنامج في المكتب القطري وفي المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية، وممثلين عن الحكومة الأردنية والمستفيدين من البرنامج والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الشريكة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى زيارة عمليات البرنامج في مخيم الزعتري للاجئين. وأعربت اللجنة عن تقديرها الكبير للفرصة التي أتاحت لها للاطلاع مباشرة على أنشطة البرنامج وفهم المخاطر التي ينطوي عليها عمل البرنامج. وشملت أبرز معالم الزيارة ما يلي:

- ◀ إدارة المخاطر: أعربت اللجنة عن إعجابها بالإجراءات القوية المثبتة في إدارة المخاطر في المكتب القطري، وشددت على أهمية العمل مع الزملاء في قطاع غزة لاستكشاف المخاطر الجسيمة التي تؤثر في تدفق المساعدات إلى القطاع.
- ◀ توصيات المراجعة: في ما يتعلق بإحدى توصيات المراجعة المعلقة التي نوقشت مع المكتب القطري، أوصت اللجنة بأن يصعد المكتب المسألة إلى المكتب الإقليمي والمقرّ ويبلغهما بعدم قدرته على تنفيذ تلك التوصية.
- ◀ نقص التمويل: أوصت اللجنة بأن يجري المكتب القطري أي تخفيضات إضافية في العمليات بحذر شديد وبإدارة سليمة للمخاطر وبأن يسترشد في ذلك بما هو متاح من سجلات موثوقة بشأن المستفيدين.
- ◀ إعادة تنظيم البرنامج ومشروع الضمان العالمي: شددت اللجنة على قيمة زيادة الانفتاح والتعاون بين المكتب القطري والمقرّ في تيسير جهود تحقيق توازن مناسب بين فرض العمليات المركزية الموحدة والسماح بالمرونة اللازمة للتكيف مع الظروف المحلية.

- 61- وأثنت اللجنة على موظفي المكتب القطري لقدرتهم على التعامل مع ما يواجههم من تحديات في ظل الظروف الشديدة الصعبة، وأشادت بالمكتب القطري لعلاقاته القوية مع الحكومة والشركاء في الأمم المتحدة.

الملحق الأول

اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 1- اعتمد المجلس اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورته العادية الثانية لعام 2011 وخضعت هذه الاختصاصات للتنقيح في الأعوام 2017 و2018 و2021. وتتيح [الصفحة الشبكية](#) للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الاطلاع على كامل اختصاصاتها ونظامها الداخلي.
- 2- وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، تضمنت مسؤوليات اللجنة تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والمدير(ة) التنفيذي(ة) في المجالات التالية:
 - ◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛
 - ◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
 - ◀ الكشوف المالية؛
 - ◀ المحاسبة؛
 - ◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛
 - ◀ القيم والأخلاقيات؛
 - ◀ التقييمات؛
 - ◀ الادعاءات المتعلقة بالأنشطة غير اللانقطة.

تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

3- يراعي تكوين اللجنة التوازن بين الجنسين والمناطق على النحو الذي يحدده المجلس. وفي ما يلي معلومات مفصلة عن أعضاء اللجنة من أبريل/نيسان 2024 إلى مارس/آذار 2025 وعن حضورهم الاجتماعات الرسمية للجنة.

عضوية اللجنة وجدول الحضور للعامين 2025/2024

| مدة العضوية | الاجتماعات المعقودة في العامين 2025/2024 | | | | العضو |
|--|--|----------------------------|----------------------|--------------------|---|
| | مارس/آذار 2025 | ديسمبر/كانون الأول 2024 | سبتمبر/أيلول 2024 | يوليو/تموز 2024 | |
| بدأت فترة ولايته في 1 مارس/آذار 2019 وانتهت في 28 فبراير/شباط 2022؛ ثم جرى تمديدتها حتى 28 فبراير/شباط 2025 | حاضر | حاضر | حاضر | حاضر | السيد Robert Samels (كندا) الرئيس (حتى فبراير/شباط 2025) |
| بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ ثم جرى تمديدتها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2027 | حاضر | حاضر | حاضر | حاضر | السيد Veerathai Santiprabhob (تايلند) الرئيس (من مارس/آذار 2025) |
| بدأت فترة ولايتها في 1 مارس/آذار 2025 وتنتهي في 29 فبراير/شباط 2028 | حاضرة | - | - | - | السيدة Laura Born (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2023 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2026 | حاضرة | حاضرة | حاضرة | حاضرة | السيدة Margaret Dezse (هنغاريا) |
| بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ ثم جرى تمديدتها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2027 | حاضر | حاضر | حاضر | حاضر | السيد Darshak Shah (كينيا) |
| بدأت فترة ولايتها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 | حاضرة | حاضرة | حاضرة | حاضرة | السيدة Bettina Tucci Bartsiotas (أوروغواي) |